



طباعة السؤال

رقم السؤال:
6771

أسئلة متعلقة بحكم الإنضمام تحت وزارتي الداخلية والدفاع في ليبيا

شيخنا الفاضل ابوالمنذر الشنقيطي

كنت قد أجبت عن سؤال من الإخوة عن حكم الانضمام تحت وزارة الداخلية والدفاع في ليبيا بأن الانضمام اذا كان باعداد كبيرة بحيث لايكون الاخوة تحت سيطرة المجلس العلماني وقد اشكل علي جوابكم عن النحو التالي:

1- قد بينت بان المناط في تكفير الجيش هو النصرة الا تعتقد ان مجرد دخول الاخوة تحت الداخلية والدفاع هو نصرة في تثبيت الوزارات .

2- ماهو المعيار الشرعي في تحديد الكثرة المشترطة في اجابتك.

3- ماحكم قيام بعض الاخوة بابرام عقود عمل مع الداخلية والدفاع وبترتب على هذا العقد صرف مرتبات للاخوة المنظمين دون وجود استراتيجية للشباب واضحة في اسباب انضمامهم سوى عدم ترك الساحة للعلمانيين كما بلغنا بان الشباب اشترطوا على رئيس الاركان بانهم يوافقوا على الانضمام للجيش بشرط عدم القيام باي امر يخالف الشرع مع العلم بان الاوامر تصدر للشباب من قبل الداخلية والدفاع والجيش وليس للشباب كيان مستقل؟

4- بعض الشباب قام بإبرام عقد مع الدفاع بحجة الاختراق مع انهم افراد وليسوا منطويين تحت اي جماعة فهل مسالة الاختراق مفتوحة لاي احد ام ان لها ضوابط وهى استثناء من اصل له شروط وضوابط

شيخنا نرجو الاسراع في الاجابة للاهمية وجزاكم الله كل خير

السائل: ابوعيسى

المجيب: اللجنة الشرعية في المنبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

اقول بداية :

إن أعداء الأمة اليوم يحاولون بشتى الوسائل والحيل الضغط على اهل التوحيد في ليبيا من أجل التخلي عن سلاحهم .

ونحن نقول لإخوتنا : سلاحكم هو وسيلتكم لنصرة دينكم , فاحرصوا عليه وتمسكوا به واعلموا أنكم إن تخليتم عنه فقد تخليتم عن الاسباب التي تعينكم على نصرة الدين والذود عنه وسوف تكونون فريسة سهلة للعلمانيين.

ولقد تعهد الله تعالى بامتحان كل من يدعي الإيمان أو ينسب نفسه إليه فقال تعالى : {الم (1) أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لاَ يُفْتَنُونَ (2) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ} [العنكبوت: 1 - 3].

وهذه إيضاحات سريعة لما تفضلت به من أسئلة :

س1 :
الا تعتقد ان مجرد دخول الاخوة تحت الداخلية والدفاع هو نصرة في تثبيت الوزارات؟

ج1 :
ما قلته سابقا من مشروعية الدخول في الوزارة إذا كان ذالك معينا على سحب البساط من تحت العلمانيين وتهميش قوتهم أعني به مجرد تقرير هذا المبدأ , أما الاجتهاد في إسقاطه على الواقع فهو متروك لمن لديه علم ودراية كاملة به .

أي أني تحدثت فقط عن تقرير شرط الجواز من حيث المبدأ, ولم أتحدث عن توفره من الناحية الفعلية .

س2 :
ماهو المعيار الشرعي في تحديد الكثرة المشترطة في اجابتك ؟

ج2 :
الكثرة التي عنيناها هي التي تمكن ـ قطعا أو ظنا ـ من تحقيق المهمة , والمهمة هي : (السيطرة على الوزارة أو إعاقة تمدد نفوذ العلمانيين) .

س3 :
ماحكم قيام بعض الاخوة بابرام عقود عمل مع الداخلية والدفاع ويترتب على هذا العقد صرف مرتبات للاخوة المنظمين دون وجود استراتيجية للشباب واضحة في اسباب انضمامهم سوى عدم ترك الساحة للعلمانيين كما بلغنا بان الشباب اشترطوا على رئيس الاركان بانهم يوافقوا على الانضمام للجيش بشرط عدم القيام باي امر يخالف الشرع مع العلم بان الاوامر تصدر للشباب من قبل الداخلية والدفاع والجيش وليس للشباب كيان مستقل؟

ج3 :
بالنسبة لهذه العقود فهي إن كانت تعني انضماما جزئيا إلى الجيش فليست بأعظم خطرا من الانضمام الكلي الذي قلنا

سابقا ان من شروط جوازه أن يكون بقصد سحب البساط من تحت العلمانيين و عدم المشاركة العملية في امر مخالف لشرع الله او حماية القوانين الوضعية .

والكيان المستقل هو الذي يمكن الإخوة من رفض أي قرار مخالف للشرع , ومع غيابه فلا بد من وجود بديل عنه كالتنسيق المحكم والتواصل المستمر ولا بأس ان يشكل الإخوة كيانا مستقلا غير معلن .

ومهما يكن فإن انعدام الكيان المستقل وغياب التنسيق بين الإخوة يعني انهم لن يكونوا قادرين على رفض أي قرار لا يقبلونه مما يعني انعدام شرط الجواز .

س4 :
بعض الشباب قام بابرام عقد مع الدفاع بحجة الاختراق مع انهم افراد وليسوا منطويين تحت اي جماعة فهل مسالة الاختراق مفتوحة لاي احد ام ان لها ضوابط وهى استثناء من اصل له شروط وضوابط ؟

ج4 :
إذا كان الهدف من هذا الاختراق هو ما ذكرناه سابقا من "السيطرة على الوزارة أو إعاقة تمدد نفوذ العلمانيين" فهذا الأمر لا يتأتى من قبل الأفراد بل لا بد من جهد جماعي مشترك , وإلا كان الأمر مجرد دعوى وتبرير للدخول في الوزارة .

وأما إن كان المقصود بالاختراق جمع المعلومات فهذا قد يتأتى من الافراد لكن لابد من وجود جماعة يعمل هذا الفرد لصالحها وتستفيد من المعلومات التي يحصل عليها .

والله اعلم
والحمد لله رب العالمين .

أجابه، عضو اللجنة الشرعية :
الشيخ أبو المنذر الشنقيطي